

حقوق الادارة

تأليف عربي فيها

في حكومة سورية اليوم حركة مباركة ترمي الى احياء اللغة العربية وتجديد عهد شبابها . ومظاهر هذا التجديد كثيرة : أبيتها أثراً . وأطيبها ثمراً . تدريس الفنون العصرية في المكاتب العالية باللغة العربية ومباراة أساتذة هذه المكاتب في وضع كتب في تلك الفنون باللغة العربية واهتمام حضراتهم في اختيار تعابير عربية جديدة في الاصطلاحات الفنية والادارية كي تقوم مقام التعابير القديمة الاعجمية . ومن هؤلاء الاساتذة العاملين حضرة الفاضل شاكر بك الحنبلي متصرف لواء الشام وأستاذ درس (الحقوق الادارية) في مدرسة الحقوق العربية : فقد أعدى إلينا بالأمس الجزء الاول من كتابه الذي أملاه على طلاب الحقوق وسماه (الحقوق الادارية) قال : « وهو أول كتاب دوّن في هذا الفن باللغة العربية » . والاستاذ المؤلف ضليح في هذا الفن علماً ونظراً كما هو ابن مجرته عملاً وممارسة : فقد قضى معظم حياته في تولى الوظائف الادارية في العهد العثماني ثم في زمن الحكم الفيصلي وما زال في هذه الممارسة الى اليوم ، فهو اذن حجة في ما كتب وقرر في هذا الموضوع .

والكتاب يبلغ نحو (٣٧٠) صفحة بالقطع الوسط وهو مطبوع في مطبعة الحكومة طبعاً حسناً بتضجيع مؤلفه وعنايته . ويشتمل على مقدمة وأربعة فصول . (فالمقدمة) تتضمن مباحث في ما هو علم الحقوق وأقسامه وتاريخ (الحقوق الادارية) والعلاقة بينها وبين الحقوق الاساسية . و (الفصل الاول) يتضمن كيفية نشوء الدول وأقسامها ووظائفها وبيان نظرية (توزيع الاعمال) .

و (الفصل الثاني) يتضمن الاوضاع الادارية في الدول المختلفة ملكية او جمهورية . وحقوق الرؤساء والمرؤسين والعلاقة بينهم ووظائف مجلس النظار والمستشارين ومسؤولية كل منهم . وقد قابل أوضاع ذلك جميعه لدى الدول العظمى

اليوم . وافاض في ترتيبات الدولة العثمانية ونظاراتها المختلفة وما طرأ عليها في ادوارها التاريخية حتى عهدنا الاخير .

و (الفصل الثالث) يشتمل على بيان الادارات بانواعها : الادارات المحلية او المركزية فالولايات فاللوية فالنواحي .

أما (الفصل الرابع) فقد أودعه تفصيل احوال الادارات الاستعمارية عند الدول الاوربية وادارة الايالات الممتازة في الدولة العثمانية .

وماك نمودجا من ذلك الكتاب يدل على حسن تنسيقه وغزارة مادته قال المؤلف تحت عنوان (المشيخة الاسلامية) :

أحدثت (المشيخة الاسلامية) في زمان السلطان (محمد الفاتح) وهي أعلى مقام ديني في الدولة العثمانية . وكانت قضاة العساكر في العهد السابق المرجع الأعلى لجميع الامور الدينية والشرعية . وكانوا يسافرون مع الجيش ابان الحرب للفصل في الامور التي تمحدث بين العساكر . ولكن لما توسعت رقعة السلطنة العثمانية على اثر الفتوحات ولم يعد بإمكان قاضي واحد أن يقوم برؤية جميع شؤون الجيش الشرعية قسم القضاء العسكري المذكور في زمن السلطان محمد الفاتح الى قسمين : أحدهما الروملي والآخوللاناخول . ثم عين مفتي العاصمة ليكون مرجعاً للفتاوى . وفي زمن السلطان سليمان القانوني أبدل عنوان المفتي بشيخ الاسلام وذلك وقت أن تولى (ابن كمال باشا) و (ابو السعود افندي) هذا المنصب . وكان شيخ الاسلام رئيساً للطرق العلمية . وناظراً للمعالم الشرعية . وكانت التوجيهات العلمية كلها تجري بأمره وتقع حسب رأيه . وكان معادلاً للصدر الاعظم من حيث الرتبة . اما أصل منشأ الطريق العلمي في الحكومة العثمانية فهو التدريس : فالذين يحرزون رتبة التدريس كانوا يرقون منها الى (مولوية اللواء) بعد مزاولة التدريس خمس عشرة او عشرين سنة . ثم يرقون منها الى (قضاء استانبول) ومنه الى (قضاء الاناضول) ثم الى (قضاء الروملي) العسكري . وأخيراً يرقون الى منصب (المشيخة الاسلامية) وكان للمشيخة الاسلامية وظيفتان (الاولى) تتعلق بالامور العدلية . و (الثانية) بأمور المعارف .

وبعد أن أتى المؤلف على بيان كلا الوظيفتين ذكر اوضاع (المشيخة الاسلامية) في الوقت الحاضر وما يتعلق بها من الوظائف والاعمال . وقال ان من اعظم هذه الوظائف (الفتوى) ثم أتى على ذكر الدوائر التابعة للمشيخة دائرة فدائرة ، بما يطول شرحه لو أردناه فنقتصر على ما مر شاكرين لحضرة المؤلف اهتمامه وتبعه متمنين لتأليفه الرواج فانه بذلك جدير .

المغربي

